الفصل السادس

سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

مصر هبة النيل إذا كان هيرودوت قد أطلق هذه المقولة منذ آلاف السنين فإنها لم يبد صدقها على مدار هذه السنين مثلما يبدو الآن، وليس أدل على ذلك من تسارع وتيرة عمل الدبلوماسية المصرية لتعزيز العلاقات بين مصر وأثيوبيا على أعلى المستويات، من خلال تجديد بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، أو من خلال اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي وبعض الاتفاقيات الخاصة بإزالة عوائق التجارة بين البلدين كما تم الإعلان عن تأسيس مجلس أعمال مشترك بين البلدين وتبذل القيادة المصرية جهوداً متسارعه للتوصل لاتفاق إطاري لكل دول حوض النيل لتنظيم استخدامه.

ان ما جرى من مباحثات فى أثيوبيا يعد بداية حقيقية لمبادرة التنمية فى حوض النيل؛ حيث هدفت جهود تطوير العلاقات المشتركة إلى عدم اقتصار الجهود المشتركة علي تنمية موارد المياه فقط بين دول حوض النيل، ولكن رفع مستوي المعيشة لجميع دول الحوض بما يكشف أن مياه النيل تظل من أهم العوامل التي تشكل سياسة مصر الخارجية تجاه أثيوبيا إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

فقد أصبحت لإدارة الموارد الاستراتيجية الدولية أهمية خاصة في العقد الأخير، وعلى رأس هذه الموارد المياه، ومكمن الخطورة أن إدارة الأنهار الدولية لا تمس فقط الجوانب الاقتصادية، ولكنها تمتد بالضرورة إلى السيادة الوطنية للدول المشتركة في النهر وعليه يسعى هذا التقرير لاستكشاف أبعاد تطورات سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا ضمن النظام المائي لدول حوض النيل كأحد الأنظمة الدولية انطلاقاً من مقولة أن القيود التي ترد على سعي مصر للقيام بدور القوة المهيمنة الخيرة لإقرار هذا النظام جعلت سياسة مصر الخارجية تجاه أثيوبيا تصطبغ بطابع التعاون والمشاركة مع استمرار رواسب التنافس الباقية من فترات ماضية.

محددات السياسة المصرية المائية تجاه أثيوبيا

أسبغ الارتباط العضوي بمياه النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وأثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه أثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين .

ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥.٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩.٣ % من الموارد

المائية وتغطى ٩٥ % من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو ٥٩.٣ مليار متر مكعب بنسبة ٨٥.٦ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وقُدر احتياج القطاع الصناعي من المياه بنحو ٧.٨ مليار متر مكعب، يُستهلك منها فعلياً نحو ١.١٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .

وجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، وتصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠% والنيل الأبيض ٥% عند الذروة، في حين تصبح ٧٠% للأول و٣٠% للثاني عند الحالات الدنيا وأثيوبيا وحدها خلافاً لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياه النيل في الري هي التي لديها وتخطط لمشروعات تعتمد على مياه النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر البارو وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام ٤ بليون متر مكعب من المياه ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه أثيوبيا حيث أن ٦٠% على الأقل من مياه النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع أثيوبيا التأثير على مياه النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار الدندر والرهد وستيت، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة ومن ناحية أخرى فإن أمثل

المشروعات تحقيقا لاستفادة مصر من استخدام مياه النيل هو بناء سد وخزان في جامبيلا في أثيوبيا وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي: بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا ـ التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت و اتفاقية أديس أبابا الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي آنذاك ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن أثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت أثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياه النيل المنعقد يومي ٢-٣ مايو ١٩٩٠ وحتى اتفاق ١٩٩٣ علقت أثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق.

وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن هناك شكوكاً

راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياه النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في أثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر، وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة وامتدادا لهذا الاتجاه يرى جول بيترز أن إسرائيل تؤمن بخط استراتيجي ثابت يرتكز على مبدأ المحيط والذي يسعى لبناء تحالف غير رسمي مع الدول الموجودة على هامش الشرق الأوسط ومن بينها أثيوبيا انطلاقا من كونها دولا غير عربية لها تاريخ من العلاقات العدائية مع العالم العربي، وتعمل على إضعاف شوكة العالم العربي وفي هذا السياق يمكن فهم أبعاد مقولة أفرايم سينيه في كتابه إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ على أنه لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لأثيوبيا واريتريا دون الإشارة إلى سيطرتهما على مصادر النيل فهذه المسالة تخلق توتراً بينهما وبين مصر التي تخشى من حدوث أي تغيير

هيدرولوجي في مصادر النيل يؤثر على شريان حياتها احتلت العلاقات الإسرائيلية مع أثيوبيا مرتبة متقدمة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا؛ حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لها للنفاذ والتغلغل في القارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها في مدخل البحر الأحمر وأعالي النيل، لذلك عملت على تشجيع ظهور الكيانات والدويلات الصغيرة و الضعيفة حول أثيوبيا وهدفت إسرائيل من ذلك إلى تهديد أمن مصر المائي من خلال محاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل وأهمها أثيوبيا التي مثلت المدخل الرئيس للنشاط الإسرائيلي في منابع النيل، وقد أوصى تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية في الكيان الصهيوني بما أسماه معاقبة مصر إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها السعى لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني لمسالة المياه في حوض النيل.

لذا وطدت إسرائيل علاقتها الاقتصادية بأثيوبيا حتى وصل الأمر على حد احتكارها لتجارة المحاصيل ولأسواق استهلاك العديد من السلع في أثيوبيا، كما استخدمت سياسة الإغراق لاكتساح السوق الأثيوبية بمختلف البضائع والسلع، وإلى جانب إقامة العديد من المستعمرات الزراعية تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين على غرار المزارع

الجماعية الكيبوتز التعاونية الموشاف، قامت إسرائيل بتملك وإدارة العديد من المزارع من خلال الشركات الإسرائيلية مثل شركة انكودا التي تملكت ٥٠ ألف هكتار في أثيوبيا، وسعت إسرائيل بشكل مباشر لزعزعة الأمن المائي المصري من خلال إقامة العديد من السدود في أثيوبيا التي يمكن أن تؤثر على حصة مصر من المياه الواردة إليها مما اضطر مصر في ١٧ يناير ١٩٩٠ - على سبيل المثال - إلى تحذير إسرائيل و أثيوبيا من العبث بمياه النيل، بعد تلقيها تقارير عن نشاطات إسرائيلية في أثيوبيا، وقيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود في أثيوبيا، فأرسلت القاهرة رسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا في يناير ١٩٩٠ تفيد بأن القاهرة لن تسمح بأي محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الأثيوبية توضيحا لتأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية على النيل الأزرق، وجاء الرد بعدم تأثير هذه السدود.

ونشرت مجلة لاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في ١١ أغسطس ١٩٩١ أن تل أبيب عرضت على أثيوبيا مشروع بناء سدود على نهر النيل تقديرًا منها للدور الإيجابي في ترحيل يهود الفلاشا، وفي عام ١٩٩٧ أعلنت شركة ناحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط الموارد المائية في إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في

أثيوبيا لحساب البنك الدولي وفي الفترة التي واكبت عقد دول حوض النيل مؤتمراً في الإسكندرية قام أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل بجولة تشمل بعض دول منابع النيل، بدأت في أثيوبيا في ٩/٢/ ٢٠٠٩. وكان سعي السياسة المصرية لمحاصرة الآثار السلبية للمخططات الإسرائيلية لزعزعة امن مصر المائي أحد محددات السياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا كما ألقت بنية وطبيعة التفاعلات في النظام الدولي ظلالها على السياسة المصرية تجاه أثيوبيا فشهدت دول حوض النيل في فترة الثمانينات حالة من عدم الاستقرار التي كانت جزء من مناخ وأساليب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وبالتالي سادت العلاقات بين مصر وأثيوبيا العديد من التعقيدات في التسعينات كما استثمرت الدبلوماسية المصرية الظروف الدولية المواتية لعقد إطار التعاون بين مصر وأثيوبيا١٩٩٣ وإن كان البعض يأخذ على الدبلوماسية المصرية أنها فوتت عقد اتفاق كامل ونهائي مع أثيوبيافي السنوات الأولى مما سمي آنذك النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١ فلم يعقد الاتفاق إلا عام ١٩٩٣.

أهداف سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا

ويمكن رد هذه الأهداف إلى هدف واحد هو تأمين مياه النيل الذي ينتظم ضمن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية المصرية هو الأمن

والاستقرار والتنمية اتساقاً مع الأهداف القومية المصرية وفي مقدمتها هدف التنمية وإعادة البناء ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت مصر أهدافا مشتقة تدور حول ضمان الاستقرار في حوض النيل من خلال السعي لحل المنازعات سلميا ودعم آليات التعاون بين دول الحوض يحكمها في ذلك مبادئ عامة تمثل إطارا ثابتاً لأي توجه مصري للتعاون مع دول حوض النيل ومن بينها أثيوبيا، وهي ثوابت السياسة المائية المصرية تجاه هذه الدول:

أ- اعتبار حوض النيل وحدة متكاملة لا تتعارض فيه المصالح بين دولة وأخرى بل تتكامل لتحقيق الفائدة القصوى للجميع.

ب- تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف أو العادل وليس الحصص العادلة.؟

ت- قدسية الاتفاقيات القانونية المنظمة لاستخدامات النيل.

ث- تقوم مصر بتنفيذ مشروعاتها المائية في إطار حصتها المقررة ٥٥.٥ مليار متر مكعب.

ج- تؤيد مصر مبدأ عدم نقل مياه حوض النيل خارج حدود دوله وفقاً لمبادئ هلسنكي ١٩٦٦ويمكن رد هذه المبادئ إلى مبدأين الاعتراف بالحقوق المكتسبة في إطار الاتفاقيات الدولية وبالنسبة لأثيوبيا وردت هذه الحقوق في مجموعة من الاتفاقيات ومبدأ الحصول على نصيب عادل ومنصف من إيرادات النهر الإضافية وهذا المبدا لا يعني توزيع

المياه بنسب متساوية إنما بنسب عادلة تأخذ في اعتبارها العوامل التالية:

-طبوغرافية الحوض.

- الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة عامة.

- سوابق الاستعمال بالنسبة لمياه النهر و الاستعمالات الراهنة.

- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

- العنصر السكاني.

- مدى وجود مصادر بديلة للمياه.

- ضرورة تفادي الإسراف غير الضروري والإضرار بالدول الأخرى المنتفعة.

انتهجت مصر سياسة مفادها المرونة في إطار الثوابت إزاء أثيوبيا وهي التي عبر عنها وزير الري السابق بقوله " التجاوب مع مطالب دول حوض النيل يعني أسلوبين: الأول ألا يأخذوا من حصتنا قطرة مياه واحدة والثاني إقامة مشروعات مشتركة تحقق مزيدا من التعاون معهم وتمنع الاعتداء على حصتنا السنوية .

المضامين والأبعاد كانت المعلم العام لتعامل مصر مع دول حوض النيل هو التعامل بشكل مستقل مع كل دولة على حدة، وكان المحور الأساسي للسياسة المائية هو التحالف المصري السوداني في مجال

obeikandl.com

المياه، ووجود نوع من التوجس المتبادل بين مصر وأثيوبيا حتى أنه عندما بدأت مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في مطالبة أثيوبيا بالالتزام باتفاقية ١٨٩١ م واتفاقية ١٩٠٢ المنظمة لمياه النيل والتي رفضت أثيوبيا الاعتراف بها ثارت مشكلة كبرى بين البلدين ورفض هيلاسلاسي مقترح مصر بإنشاء دولة حوض النيل الكبرى واتهم الملك فاروق بمحاولة اغتياله عام ١٩٤٧ وتجدد الخلاف بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عندما قررت مصر بناء السد العالي دون استشارة دول المنبع، فعارضت أثيوبيا ذلك معتبرة أخذ رأيها أبسط حق من حقوقها في مياه النيل فأصبحت أثيوبيا في نظر مصر دولة معادية خاصة بعد قبولها قنصلاً عاماً لإسرائيل في أديس أبابا عام ١٩٥٦ وقد استخدم الدين أيضاً في هذه الفترة حيث استخدم هيلا سلاسي فكرة أن أثيوبيا دولة مسيحية كبرى في المنطقة يجب على الدول الغربية المسيحية مساعدتها كما كان هيلا سلاسي يخشى من فكر عبد الناصر الثوري وخلال السبعينات ثارت مشكلة النيل مرة أخرى عندما أعلنت مصر عن مشروعها لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، وقد أثار هذا الإعلان رد فعل حاد لدى أثيوبيا التي أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح أثيوبيا، وتقدمت بشكوى لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأعلن الرئيس المصري محمد أنور السادات أن بلاده

ستحارب لو حاولت أثيوبيا التدخل في مياه النيل وقد كانت السياسة الخارجية المصرية تتأثر بسياسة أثيوبيا الخارجية نفسها التي كانت في قدر كبير منها انعكاساً للتطورات الداخلية في أثيوبيا، فحتى سنة ١٩٨٤ كانت العلاقات المصرية الأثيوبية تتسم بالتنافس الذي وصل في بعض مراحله إلى العداء والصراع كما هو الحال في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٨، وفي هذه الفترة كانت سياسة مصر الخارجية مرتبطة بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة والمعادية لأثيوبيا بما عمق الخلاف بين مصر وأثيوبيا إلى درجة التهديد بالحرب، ومنذ عام ١٩٨٤ بسطت الحكومة الأثيوبية يدها على أغلب أراضيها فعلياً، وهو ما انعكس على سياستها الخارجية فأصبحت أقل حساسية في التعامل مع مصر، وبدأت العلاقات تأخذ شكلاًمن الاستقرار بين الدولتين وعزز ذلك اتسام سياسة مصر منذ الثمانينات بطابع انتهاج السلام والمصالحة، فاكتسبت طابعاً مميزاً يتسم بالحرص التام على الابتعاد عن أي نوع من المغامرات السياسية والعسكرية.

وبدأت سياسة مصر الخارجية تتجاوب وتتفاعل مع توجهات السياسة الخارجية الأثيوبية الجديدة، وبدا ذلك واضحاً منذ عام ١٩٨٢ عندما عقدت مصر مع أثيوبيا العديد من اتفاقيات التبادل التجاري والتعاون الفني كما ترأس الرئيس المصري حسني مبارك وفد مصر إلى مؤتمر

قمة منظمة الوحدة الأفريقية وعقد اجتماعا مع الرئيس الأثيوبي عده المراقبون السياسيون كسراً لحلقة الجمود في العلاقات المصرية الأثيوبية كما اجتمع الرئيس مبارك مرتين بالرئيس الأثيوبي آنذاك منجستو هيلا ماريام وأثناء هذه الزيارة تم الاتفاق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة للعمل على تنمية وتطوير العلاقات في مجالات الاقتصاد والتبادل التجاري والعلمي والتكنولوجي والثقافي بين البلدين وتوالت الاجتماعات الرسمية على مستوى الوزراء بين البلدين منذ ١٩٨٦ لتتناول التعاون المصري الأثيوبي في كافة المجالات لكن استمرت أثيوبيا تطالب بإعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل وعمليا على أرض الواقع ظهرت تلك الاعتراضات عام ١٩٩٦ عندما أعلنت أثيوبيا عن نيتها إنشاء عدد من السدود على النيل لتوفر ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه يتم خصمها من حصة مصر والسودان، بالإضافة إلى طلب بنك التنمية الأفريقي موافقة مصر لتمويل إقامة عدد آخر من السدود الأثيوبية على النيل.

وتأكيداً لتلك الاعتراضات تقدمت أثيوبيا بورقة عمل في مؤتمر النيل ٢٠٠٢ الذي عقد بأثيوبيا في نهاية فبراير ١٩٩٧، ودعت فيها إلى إلغاء الاتفاقيات الموقعة من قبل بما فيها اتفاقية ١٩٥٩ وأعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الموارد المائية الأثيوبية إن بلاده تريد التوصل إلي

ما وصفه بالاستخدام العادل لمياه النيل عبر مفاوضات واتفاقيات سياسية وتعضد هذه الرؤية الرسمية التوجه الأثيوبي غير الرسمي فيرى أحد الباحثين في كتاب تناول وجهة النظر الأثيوبية في قضية توزيع مياه النيل :إن هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم وحتى الآن فإن مصر ترفض بشدة و لا تبدي أي استعداد لإلغاء معاهدة ١٩٥٩ أو حتى الدخول في نقاش في هذا الشأن وهذا هو ما يدفعنا للتذكير بان مبادرة حوض النيل مضيعة للوقت القضية الحقيقية الأساسية هي توزيع عادل ومتساو لمياه النيل ومناقشة الجوانب الفنية تستلزم اتفاقاً عادلاً ومعقولاً يتم الاتفاق عليه وارتكزت مصر في تعاملها مع قضية المياه تجاه أثيوبيا على الاتفاقيات التي تحدد نصيبها من مياه النيل فضلا عن تحديد الأطر التي يجري من خلالها الوصول على اتفاق على أي من المشاريع بشان تطوير النهر بحيث لا يتم تنفيذ هذه المشاريع بدون موافقتها الصريحة، كما حدث عندما تشاورت أثيوبيا مع مصر عام ١٩٩٦ قبل بناء عدد من السدود بتمويل البنك الدولي فاعترضت مصر مما أدى لتراجع أثيوبيا عن المشروع وفي ٢٠٠١ وافقت مصر على إقامة ١٣ مشروعا مائياً على النيل في أثيوبيا.

وعلى الرغم من أن أثيوبيا قد كانت في حاجة للسدود فإن بناءها على

اثر توتر في العلاقات المصرية مع السودان التي حاولت الضغط على مصر ووقع مع أثيوبيا إعلان الصداقة والسلام وقامت بالاشتراك مع أثيوبيا في تأسيس منظمة حوض النيل الأزرق دون اعتبار لمصر التي لم تدع للانضمام إليها ومن هذا المنطلق تم توقيع اتفاق التعاون بين مصر وأثيوبيا الذي وقعه الرئيسان ميليس زيناوي ومبارك في القاهرة ١٩٩٣ بعد أن ظلت أثيوبيا لفترة طويلة تعارض عقد أي اتفاقيات مع مصر بشأن المياه حتى عام ١٩٩٣ الذي شهد نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين فكانت أول مرة تقبل فيها أثيوبيا الدخول في مفاوضات بشأن مياه النيل وقد عقدت جولتان من المحادثات المصرية الأثيوبية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ وتم الاتفاق على ضم السودان للمفاوضات وقام وزير الموارد المائية والري المصري بزيارة أثيوبيا في يونيو ١٩٩٤ وهي أول زيارة يقوم بها وزير مصري لأثيوبيا منذ عام ١٩٨٢ لكن صانع السياسة المصرية المائية تجاه أثيوبيا سعى للاستفادة من خبرات الماضي بمحاولة وضع صيغة للتعاون بين مصر وأثيوبيا لاستخدام مياه النيل على أن تكون هذه الصيغة مرنة وقابلة لإعادة النظر والتعديل وليس صيغة جامدة كما حدث في اتفاقية مياه النيل في عام ١٩٥٩ مع عدم الاعتماد على القواعد القانونية فقط لأنها قواعد نظرية أكثر منها فعلية ولأن القواعد القانونية لا تكفي إطلاقاً لإقامة

التعاون بين دول النهر الواحد فسعت السياسة المصرية لإقامة مشروعات مشتركة تؤدي في النهاية إلى خلق نوع من الهيئات المشتركة التي تتمتع بسلطة فوق الحكومات فيما يتعلق بالجوانب الفنية والاقتصادية ذات المصلحة المشتركة فعادة ما تخلق هذه المشروعات المشتركة نوعاً من الاعتماد المتبادل بين الدول التي أنشأتها كما حدث بعد إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان عام ١٩٣٠ والذي أدى لتطوير الرابطة المشتركة بين البلدين وقادر على إنشاء الهيئة الدائمة لمياه النيل وكذلك خزان أوين الذي كان أساس تطويررابطة قوية بين مصر وكينيا وأوغندة فإنشاء خزانات للزراعة وتوليد الطاقة وبمبادأة فنية ومالية من مصر وما سيصحب ذلك من مشروعات بنية أساسية سيؤدي إلى اعتماد متبادل يجب التخطيط والتعاون لتحقيقه والاستفادة من نتائجه فيكون ذلك بداية لإنشاء سلطة تعاونية فوق الحكومات لها القدرة على التنسيق مستقبلاً بين كافة الأنشطة ومع ذلك فإن أثيوبيا هي الدولة النيلية الوحيدة التي تغيب دوما عن أي من اتفاقيات وهياكل إدارة حوض النيل فقد تمتعت بصفة مراقب فقط في تجمع الاوندجو وعقدت أثيوبيا اتفاقا للتعاون الإطاري مع مصر في يوليو ١٩٩٣ إلا عن اللجنة المشتركة بين الدولتين لم تجتمع سوى مرتين خلال السنوات من ١٩٩٢ على ١٩٩٧.

فبالنسبة لتجمع الأندوجو وهي كلمة تعني الإخاء باللغة السواحيلية، فقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل والذي عُقد بالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ وكانت أهداف التجمع :

أ ـ التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية.

ب ـ دعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.

ج ـ تبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمي.

د ـ أن تنعقد اجتماعات الأندوجو في إطار التعاون الإقليمي الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة في ١٩٨٠.

هـ ـ دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية. غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات:

أ ـ نقص التمويل الكافي لتمويل مشروعاته.

ب ـ التنافس الدائم بين أثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة أما تجمع التيكونيل فهو تجمع للتعاون الفني بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة، وقد أنشئ هذا التجمع في ديسمبر ١٩٩٢

بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم: مصر ـ السودان ـ تنزانيا ـ أوغندا ـ رواندا ـ الكونغو الديمقراطية وحصلت باقي الدول وأهمها أثيوبيا على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨،الذي يُعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت ٢٢ مشروعاً، من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمي القانوني والمؤسسي بين دول حوض النيل الذي شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دوري عدة مرات كل عام، وقد تحولت تلك اللجنة في ٢٠٠٢ إلى لجنة تفاوضية مشتركة.وتعمل هذه اللجنة حتى الآن للاتفاق على الإطار القانوني والمؤسسي المنشود إدارة نهر النيل.

سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا حتى١٩٩٧ :

شهدت تلك الفترة نهج تكاملي تنموي يقوم على الجمع بين أدوات السياسة الخارجية المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية لضمان تأثير جهود مصر الهادفة لتأمين مياه النيل من خلال تطوير إطار تعاوني لتحقيق التنمية بين دول الحوض جميعها بحيث يتحول النيل – كما عبر وزير الري المصري - إلى رابط وثيق بين مصر وأثيوبيا ودول الحوض بشكل أساسي بدلا من أن يتحول إلى قضية خلافية حول توزيع حصص المياه.

فشهدت العلاقات بين البلدين انفراجا ملحوظا ، تمثل هذا في انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة وذلك خلال الفترة من ٢٥-٢٧ يوليو من عام ٢٠٠٦ بعد فترة توقف طويلة دامت حوالي ١٧ عاما وقد أثمرت اجتماعات اللجنة المشتركة الأخيرة بالقاهرة عن توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات في المجالات المختلفة، خاصة في إطار تعزيز وحماية الاستثمار، الشئون الاجتماعية، الإعلام، والسياحة شارك في الاجتماعات من الجانب الأثيوبي وزراء :الخارجية، التجارة والصناعة، الثقافة والسياحة، الإعلام، وزير الدولة للزراعة والتنمية الريفية، ورأس الاجتماعات وزيرا خارجية البلدين. هذا وقد وافقت الدولتان علي عقد اجتماع اللجنة المشتركة بينهما كل عامين، وعقد اجتماع لجنة المتابعة كل ستة أشهر.

من جانب آخر، فقد امتد التنسيق والتشاور بين البلدين في كافة المجالات ، وقد وضح ذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي السيد / ميليس زيناوي لمصر في الفترة من ١٦-١٩ أبريل من عام ٢٠٠٥ ، حيث امتدت أنشطة تلك الزيارة وفعالياتها إلى مستويات :ثنائية، وثلاثية (مع السودان) ، ورباعية مع نيجيريا ، ومتعددة الأطراف (مع الدول المشاركة وقتها في اجتماعات النيباد المنعقدة بشرم الشيخ)وجرى الاتفاق على دعم مبادرة حوض نهر النيل وتم توقيع اتفاقيتين للتعاون بين الجانبين بهدف مضاعفة حجم التبادل التجاري القائم بينهما.

قد أثمرت زيارة وزير خارجية أثيوبيا السيد سيوم مسفين خلال شهر

يناير ٢٠٠٧ لمصر عن عقد مشاورات إيجابية وهامة بين الجانبين،حيث التقى خلالها بالرئيس/ حسني مبارك حيث زار وزير الخارجية المصرى أثيوبيا خلال الفترة من ٥-٦ ديسمبر ٢٠٠٤ ، وقد أعلنت مصر خلال هذه الزيارة – في إطار سياستها لضمان الاستقرار في حوض النيل - عن دعمها للحكومة الأثيوبية في جهودها الرامية لحل النزاع الحدودي مع إريتريا سلميا، كما رحبت مصر بمبادرة السلام الأثيوبية ذات خمس نقاط لحل نزاعها مع إريتريا.

كان من أبرز الزيارات أيضا زيارة وزير الكهرباء والطاقة المصرى لأديس أبابا ومشاركته في الاجتماع الأول لوزراء الطاقة الأفارقة خلال الفترة من ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٦ ، والذي جاء عقب اجتماع مماثل لوزراء الطاقة في دول حوض النيل الشرقي بالقاهرة في ١٥ مارس ٢٠٠٦ وقد تم خلال الاجتماع التوصل لعدد من المشروعات المشتركة والتوصيات مع نظيره الأثيوبي السيد ألمايو تجنو وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين، فقد زاد حجم التبادل التجاري بشكل عام منذ عام ٢٠٠٠ ، ومقارنة بأرقام العام الحالي والسابق: نجد أن المعدل قد سجل خلال سبعة شهور في عام ٢٠٠٧ مبلغ قدره ٧٠.٥٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣٨.٥٠٠ مليون دولار عن نفس الفترة من العام السابق، أي بزيادة قدرها ٨٣% وبالنسبة للشركات المستثمرة تبلغ حاليا ٢٣ شركة وذلك برأسمال مصري ومشترك هناك أيضا استثمار جديد يتمثل في مصنع العدادات الكهربائية أيضا هناك

إجراءات جديدة لاستيراد اللحوم من أثيوبيا يقوم بها جيرما بيرو وزير التجارة والصناعة الأثيوبي، من أجل دفع التعاون التجاري بين الجانبين كما سعت مصر لدعم التعاون الاقتصادي مع أثيوبيا من خلال إطار مؤسسي مستقر هو منظمة الكوميسا، حيث تكتسب علاقة مصر بأثيوبيا داخل الكوميسا أهمية فائقة حيث تمثل السوق المشتركة مدخلاً ملائما من مداخل تنمية العلاقات وتفعيلها مع أثيوبيا خاصة في ظل غياب أي تنظيم إقليمي فرعي يربط مصر بأثيوبيا، كما أن تكثيف الحضور المصري الاقتصادي في أثيوبيا يتصدى للتسلل الإسرائيلي الاقتصادي أما التعاون الفني والمنح المقدمة من الجانب المصري، فهي مستمرة ، حيث تعطي مصر الأولوية دائما للجانب الأثيوبي في العديد من المجالات التدريبية خاصة في المجالات العلمية، الزراعية، الإعلامية، الصحفية والمتخصصة وذلك بجانب المنح والدورات التي يقدمها الأزهر الشريف للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بأثيوبيا وغيرها من المنح.

أما المساعدات الخاصة بمتضررى الفيضانات، ضحايا الجفاف، المجاعة وغيرهم فهي مستمرة منذ عام ٢٠٠٣ بلا توقف حيث تقدم مصر المساعدات الغذائية، الإنسانية، الصحية وغيرها لكل من لجنة الاستعدادات ومنع الكوارث الأثيوبية، وكذلك لمنظمة الصليب الأحمر الأثيوبية ولعل الجانب المميز في مسيرة العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة يتمثل في عودة العلاقات الكنسية "والتي استمرت علي مدار ١٦٠٠ عاما" لوضعها الطبيعي بعد زيارة وفد كنسي مصري رفيع

المستوى لأثيوبيا في أواخر يونيه ٢٠٠٧ ، أعقبه زيارة الأنبا /باولس بطريرك أثيوبيا علي رأس وفد كنسي رفيع المستوى يضم ١٠ أساقفة يوم ١٣/٧/٢٠٠٧ للقاهرة وفي إطار التعاون الثقافي، تزايدت الأنشطة الثقافية ومن بينها عمل احتفال مصري – أثيوبي مشترك في ٢ نوفمبر من عام ٢٠٠٦ وذلك بمقر السفارة المصرية بأديس أبابا، شارك فيها بفاعلية إتحاد الكتاب الأثيوبيين كما شهدت الفترة من ٣١ مارس وحتى ٥ أبريل مهرجانا للأفلام المصرية تم خلاله عرض ٦ أفلام مصرية متنوعة وشاركت مصر في احتفالات أثيوبيا بألفيتها الجديدة من خلال عدد من فرق الفنون الشعبية ٢٠٠٧ ومعارض للحرف التقليدية ٢٠٠٨ وعلى المستوى المباشر المتعلق بنهر النيل استمرت لقاءات وزيري الري في البلدين، وقد شاركت مصر بفعالية في منتدى تنمية حوض نهر النيل الأول بأديس أبابا خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى ٢ ديسمبر ٢٠٠٦ يذكر أن المشاركة المصرية قد جاءت من خلال وفد رسمي رفيع المستوى، بجانب مشاركة ٨ علماء وباحثين مصريين تقدموا بأوراقهم البحثية أمام المنتدى، هذا بجانب وجود عدد من الإعلاميات والصحفيات من مصر شاركوا في ورشة عمل بناء الثقة بين دول الحوض وقام وزير الري المصري بزيارة لأثيوبيا في شهر مارس ٢٠٠٧ للتشاور مع نظيره الأثيوبي قبل المؤتمر الوزاري لدول مبادرة حوض نهر النيل والذي عقد في كيجالي برواندا في نفس الشهر وأعلن عن استعداد مصر للتوصل لاتفاقية مع دول مبادرة حوض نهر النيل.

واعتمدت الحكومة المصرية سياسة عدم الإثارة إزاء المواقف الأثيوبية مع تفهم المطالب الإنمائية المشروعة والتعاون مع أثيوبيا بهدف تعظيم الاستفادة من مصادرها المائية لصالح مشروعاتها التنموية بشرط عدم حدوث أي تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل، فمصر لا تقف ضد بعض المشروعات المطروحة من الجانب الأثيوبي، طالما لا تؤثر على حصة مصر في مياه النيل، بل على العكس سندعمهما في المحافل الدولية والمؤسسات المالية ، مشددين على أن حصة مصر في مياه النهر خط أحمر لن نسمح أبدا بتجاوزه وموقفنا بهذا الصدد واضح وضوح الشمس فلم تعترض مصر على إعلان الجانب الأثيوبي بدء دراسة جدوى لبناء سد يستخدم في توليد الكهرباء على النيل الأزرق في إطار مبادرة إقليمية تم إقرارها بالتعاون مع مصر لإدارة مياه النهر. لأن السد لا يتعارض مع الاتفاقية التاريخية الموقعة منذ عام ١٩٢٩.

وتدعيما للعلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا قام وزير الري المصري في ٥ مايو ٢٠٠٩ بزيارة أثيوبيا لدعم التعاون مع أثيوبيا في مجالات التدريب والتعليم والبحوث المائية ، وحفر آبار المياه الجوفية وتصميم المنشات المائية الصغيرة ، إلى جانب التشاور مع الجهات الأثيوبية المختصة حول مسيرة العمل في مبادرة حوض النيل والتغلب على أية عوائق في هذا المجال وفي هذه الزيارة طالب وزير الري المصري المسئولين الأثيوبيين بالوضوح الكامل بتسليم المستندات والبيانات

الخاصة بأية مشروعات مشتركة لمناقشتها بين الأشقاء في حوض النيل انطلاقا من وحدة المصير وسعي مصر الدائم لتحقيق هدف رفع مستوى المعيشة لمواطني دول الحوض إلا إن السمة المميزة لهذه المرحلة من سياسة مصر المائية تجاه أثيوبيا هو إدراجها ضمن خطة شاملة للتعاون الإنمائي لدول حوض النيل رغبة في تفعيل مجموعة من الآليات المتكاملة المستندة على الحق في التنمية مع عدم الإضرار بالغير بل والسعي لربط دول الحوض بأنساق من المصالح القادرة على تقليص قدرة القيادة السياسية ورغباتها في دول حوض النيل بانتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح وفي هذا الإطار اقترحت مصر بعد تعديل فترة عمل تجمع التيكونيل في ديسمبر ١٩٩٨، إنشاء آلية جديدة تضم دول حوض النيل جميعاً بما فيها أثيوبيا وكينيا وتشمل وضع إستراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، في فبراير من عام ١٩٩٩ تم التوقيع علي هذه الاتفاقية بالأحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في مايو من نفس العام، وسميت رسميا باسم: مبادرة حوض النيل، وتبدأ هذه المبادرة بعمل دراسات لبعض المشروعات التي تقوم على مبدأ الفائدة للجميع ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ.

تميزت مبادرة دول الحوض عن غيرها من التجارب باستنادها إلى مجموعة من القواعد والأسس التي أفرزتها خبرة التعاون المشترك منها:

- إعطاء الأولوية لقاعدة المصالح المتبادلة وتعزيز أطر بناء الثقة على المستويين الحكومي والشعبي .

- الاستناد إلى خطط واضحة لاستخدام وإدارة المياه .

- تجاوز مفهوم أحادية الوظيفة الفنية التي تسيطر على مفاهيم ورؤى دول الحوض .

-الحرص على توفير فرص بناء نظام إقليمي للتنمية الشاملة أفقيا في حوض نهر النيل.

تقوم المبادرة على عدد من المبادئ العامة التي تساعد على تحقيق أهدافها، وتسهل من عملها؛ وهي :

***أن المياه حق لكل دول الحوض.**

***عدم قيام مشروع يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدول الأخرى.**

***أن تعم الاستفادة من أي مشروع على دولتين على أقل تقدير.**

***اتجاه متزايد باستبعاد فكرة الصراع، باعتبار أن المشكلة هي سوء الاستخدام، وليست ندرة المياه .**

ومن برامج المبادرة برنامج الرؤية المشتركة :

تتمثل الرؤية المشتركة للمبادرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الاستخدام المتكافئ بالموارد المائية المشتركة بحوض النيل والانتفاع بها، وذلك من خلال إقامة آلية للتنسيق، وخلق بيئة مواتية، لتحقيق الرؤية المشتركة من خلال أعمال ملموسة على أرض الواقع والمستهدف هو أن يمتد البرنامج ليشمل

الحوض بأكمله، ويساعد على دعم العمل المشترك، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات، ذلك بما يكفل أساساً قوياً للتعاون الإقليمي بدأ تكون برنامج الرؤية المشتركة على مدار الفترة الممتدة من فبراير ١٩٩٩ وحتى مارس ٢٠٠١ ليتحول من ٤ محاور موضوعية إلى٧ مشروعات تغطي الحوض بأكمله، وقد تولت الأمانة العامة للمبادرة تنفيذ هذه العملية وتنسيقها، بينما شاركت فيها اللجنة الاستشارية الفنية مشاركة فعالة، وصدق عليها رسمياً مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل في دار السلام في١٩٩٩/٢/٢٢.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزراء المكلفون بشئون الكهرباء في دول حوض النيل قد عقدوا اجتماعاً في دار السلام في ٢٠٠٣/٥/٢٠ شاركت فيه مصر بوفد يرأسه وزير الكهرباء والطاقة، وضمت أهم نتائجه:

إعلان دار السلام للتعاون الإقليمي بين دول الحوض في مجال نقل الكهرباء والطاقة.

*التصديق على تنفيذ مشروع تجارة الطاقة بمنطقة حوض النيل.

*تبني رؤية طويلة المدى لإقامة منتدى الطاقة بحوض النيل.

برامج العمل الفرعية:

تختص هذه المشروعات بالأحواض الفرعية في كل من الهضبة الأثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى، والهدف من هذه البرامج هو

إطلاق مسار موازي للرؤية المشتركة يعمل على تنفيذ مشروعات استثمارية، عابرة للحدود، وذات منفعة مشتركة. وتضم المشروعات الفرعية:

١-برنامج العمل الاستراتيجي للنيل الشرقي :

٢-ويضم مصر والسودان وأثيوبيا، ويهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للمياه، ومواجهة قضايا الفقر وقد تم البدء في هذا البرنامج من خلال مشروع أولي يسمى التنمية المتكاملة للنيل الشرقي ، يضم سبعة مشروعات فرعية؛ هي :أنموذج تخطيط النيل الشرقي. ب. تنمية صادرات المياه متعددة الأغراض ج .الإنذار المبكر من الفيضانات. د. تطوير وسائل الاتصال بين السودان وأثيوبيا هـ .استثمار وتجارة الطاقة للحوض الشرقي و الري والصرف. ز. إدارة مصادر المياه.

تم إنشاء المكتب الإقليمي الفني لحوض النيل الشرقي ومقره أديس أبابا لتسهيل العمل التعاوني بين الدول الأعضاء، ويديره ٣ مديرون واحد من كل دولة.

واستجابة لهذه السياسة حرصت أثيوبيا على طمئنة مصر بشأن مياه النيل فنفى وزير الري الأثيوبي وجود أي مشروعات مشتركة بين أثيوبيا وإسرائيل، وأن أي تعاون من هذا النوع يتم في أضيق الحدود وعلى مستوى التدريب الفني الذي لا يرقى إلى تعاون يترتب عليه

التزامات من الجانب الأثيوبي ،وأكد أن المسئولين الأثيوبيين حريصون على عدم التوقيع على أي اتفاق، أو الموافقة على قيام مشروعات من شأنها تعرض أمن مصر أو الدول المشاركة في حوض النيل للمخاطر، سواء من جانب إسرائيل أو غيرها من القوى الدولية والإقليمية على عدة مستويات للتحرك.

الأول الدخول في مفاوضات سياسية تراعي المصالح المشتركة وعدم الإضرار وتعدد سبل التعاون الجماعي .

المستوى الثاني يتعلق بالبعد التنموي الذي يتبناه العديد من دول الحوض في ما يتعلق بالاستخدام الثل للموارد وكيفية أن يكون متجاوزا للتقلبات غير المتوقعة ويرتبط بهذا تغيير نمط الري من ري مطري إلى ري دائم في أثيوبيا على الأخص.

المستوى الثالث إشراك المنظمات الشعبية في شبكة من التفاعلات البيئية على مستوى المجتمعات في دول الحوض بما يحقق مقتضيات تغيير الصورة الذهنية المتبادلة والإدراك الحقيقي لمتطلبات التعاون الجماعي. إن التحدي أمام مصر وأثيوبيا هو النجاح في مشاركة الفائدة بدلا من المشاركة في صراع وزيادة الإنتاج بدلاً من إثارة التوترات والتعاون لتطوير حاويات مياه بدلاً من حاويات حروب واستخدام المياه بدلاً من سوء استخدام المياه.

أثيوبيا اليوم.. محاربة الإسلام والمسلمين

أما الآن فقد كان لأثيوبيا محور آخر التحقت به، ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وقف وزير الدفاع الأمريكي في مجلس النواب الأمريكي ليعرض تقريرًا خطيرًا أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، كانت أهم فقرة فيه ما يلي: إن مصالح أمتنا في القارة الأفريقية مركزها أثيوبيا وكانت أمريكا تعمل دائمًا لإبراز أهمية أثيوبيا في القارة الأفريقية؛ كي تستطيع تنفيذ سياستها الاستعمارية من وراء ذلك، وقد سعت كثيرًا وضغطت أكثر وأنفقت أموالاً ضخمة؛ حتى تكون أديس أبابا مركز منظمة الوحدة الأفريقية.

وعلى امتداد التعاون الوثيق بين أمريكا وأثيوبيا، تعاون الكيان اليهودي الغاصب مع الأحباش تعاونًا قويًّا متينًا، واعتبرت أثيوبيا نفسها دولة اليهود في إفريقيا، وقامت بتهجير يهود الحبشة المعروفين بالفلاشا بأعداد ضخمة إلى دولة الكيان الصهيوني؛ لإحداث توازن ديموغرافي بين اليهود والفلسطينيين. وفي المقابل انهالت المعونات المالية والعسكرية والتقنية اليهودية على الحبشة، وتدفق الخبراء العسكريون اليهود على الحبشة، وأقاموا معسكرات تدريب للأحباش على حرب العصابات للعمل ضد المقاومة الإسلامية في إريتريا

وأوجادين، حتى بلغ عدد العسكريين اليهود في الحبشة ثلاثة آلاف خبير عسكري يعملون في مختلف القطاعات، وباشروا القتال الفعلي ضد مسلمي إريتريا وأوجادين وهرر.

ولكي نفهم الرابط الذي يجمع كل هؤلاء الأعداء الرئيسيين للعالم الإسلامي، لا بد من فهم الأيدلوجية التي تسيطر على عقولهم، فالأحباش والأمريكان واليهود تجمعهم أيدلوجية واحدة، تسيطر على عقولهم، وتحكم قراراتهم وتوجهاتهم، هذه الأيدلوجية تقوم على فكرة مزج عقائد الصليبية الأرثوذكسية والبروتستانتية الأصولية مع الصهيونية المتطرفة؛ لتمثل في النهاية أسوأ العقائد والأيدلوجيات الدينية، والتي تنتهج مبدأ عداوة الإسلام والمسلمين ومحاربتهم، وهذا المبدأ هو ركيزة هذه الأيدلوجية والمحرك الرئيس، وبالتالي الموجِّه العام لسياسات هذه الدول الثلاث التي تمثل محور الشر في القرن الأفريقي.

هدم الكعبة فى آخر الزمان

هدم الكعبة جاءت به أحاديث صحيحة في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها من كتب السنة ،وفي الأشهر أنه في آخر الزمان ،وإن اختلف في تحديد هذا الزمن ،والأولى عدم التعرض لتحديد الزمن ،لأنه من الغيب الذي لم نكلف بالسؤال عنه ،على أنه تجب

الإشارة أن هذا يكون في آخر الزمان ،حيث تقوم الساعة على شرار الناس .

قال الإمام ابن حجر في فتح الباري – باب هدم الكعبة : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو جَيْشٌ الْكَعْبَةَ فَيُخْسَفُ بِهِمْ : أي في آخر الزمان.

وفي رواية : يغزو جيش الكعبة، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم ، ومناسبته لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة إلى أن غزو الكعبة سيقع، فمرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين.

وفي موطن آخر :

قوله: (يغزو جيش الكعبة) في رواية مسلم عبس النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله، قال: العجب أن ناسا من أمتي يؤمون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال: والله ما هو هذا الجيش.

ويقول الشيخ عبد الله زقيل من علماء السعودية :

جاءت الأحاديث عن المصطفى ﷺ في بيان حال الكعبة في آخر الزمان

وإليك نص الأحاديث :

١ ـ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَبَا قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يُبَايَعُ لِرَجُلٍ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَلَنْ يَسْتَحِلَّ الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلُهُ ، فَإِذَا اسْتَحَلُّوهُ فَلَا يُسْأَلُ عَنْ هَلَكَةِ الْعَرَبِ ، ثُمَّ تَأْتِي الْحَبَشَةُ فَيُخَرِّبُونَهُ خَرَابًا لَا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَهُمْ الَّذِينَ يَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَهُ.

رواه الإمام أحمد في مسنده ، والحاكم في المستدرك وقال الألباني صحيح.

٢ ـو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُخَرِّبُ الْكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِمِنْ الْحَبَشَةِ . رواه البخاري ومسلم .

٣ ـ وعَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَنْقُضُهَا حَجَرًا حَجَرًا . يَعْنِي الْكَعْبَةَ . رواه البخاري

أفحج : قال ابن الأثير في النهاية (٤١٥/٣) : الفحج تباعد ما بين الفخذين .

٤ ـ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ : يُخَرِّبُ الْكَعْبَةَ ذُوالسُّوَيْقَتَيْنِ مِنْ الْحَبَشَةِ ، وَيَسْلُبُهَا حِلْيَتَهَا وَيُجَرِّدُهَا مِنْ كِسْوَتِهَا ، وَلَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَصَيْلِعَ ، أَفْيَدِعَ يَضْرِبُ عَلَيْهَا بِمِسْحَاتِهِ وَمِعْوَلِهِ.

ولكن هل هناك تعارض بين قوله تعالى : " أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا [العنكبوت : ٦٧] ، وبين الأحاديث الآنفة الذكر ؟ قال الحافظ ابن حجر في الفتح قِيلَ : هَذَا الْحَدِيث يُخَالِف قَوْله تَعَالَى : أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا [العنكبوت : ٦٧] ، وَلِأَنَّ اللَّه حَبَسَ عَنْ مَكَّة الْفِيل وَلَمْ يُمَكِّن أَصْحَابه مِنْ تَخْرِيب الْكَعْبَة وَلَمْ تَكُنْ إِذْ ذَاكَ قِبْلَة ، فَكَيْفَ يُسَلَّط عَلَيْهَا الْحَبَشَة بَعْدَ أَنْ صَارَتْ قِبْلَة لِلْمُسْلِمِينَ ؟ .

وَذَلِكَ مَحْمُول عَلَى أَنَّهُ يَقَع فِي آخِر الزَّمَان قُرْب قِيَام السَّاعَة حَيْثُ لَا يَبْقَى فِي الْأَرْض أَحَد يَقُول اللَّهُ اللَّهُ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيح مُسْلِم لَا تَقُوم السَّاعَة حَتَّى لَا يُقَال فِي الْأَرْض اللَّهُ اللَّهُ وَلِهَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَة سَعِيد بْن سَمْعَان لَا يَعْمُر بَعْده أَبَدًا وَقَدْ وَقَعَ قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ الْقِتَال وَغَزْو أَهْل الشَّامّ لَهُ فِي زَمَن يَزِيد بْن مُعَاوِيَة ثُمَّ مِنْ بَعْده فِي وَقَائِع كَثِيرَة مِنْ أَعْظَمهَا وَقْعَة الْحَرَامِطَة بَعْدَ الثَّلَاثمِائَةِ فَقَتَلُوا مِنْ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَطَاف مَنْ لَا يُحْصَى كَثْرَة وَقَلَعُوا الْحَجَر الْأَسْوَد فَحَوَّلُوهُ إِلَى بِلَادهمْ ثُمَّ أَعَادُوهُ بَعْدَ مُدَّة طَوِيلَة ، ثُمَّ غُزِيَ مِرَارًا بَعْدَ ذَلِكَ ، كُلّ ذَلِكَ لَا يُعَارِض قَوْله تَعَالَى : أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَقَعَ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مُطَابِق لِقَوْلِهِ ﷺوَلَنْ يَسْتَحِلّ هَذَا الْبَيْت إِلَّا أَهْله ، فَوَقَعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ عَلَامَات نُبُوَّته ، وَلَيْسَ فِي الْآيَة مَا يَدُلّ عَلَى اِسْتِمْرَار الْأَمْن الْمَذْكُور فِيهَا وَاَللَّه أَعْلَم.

ولقد وقع اختلاف بين العلماء في تحديد الزمن الذي يقع فيه تخريب الكعبة على عدة أقوال منها : أنه يقع في زمن عيسى عليه السلام ، وهو مروي عن كعب الأحبار ، وفي الحديث الصحيح : أن عيسى عليه السلام يحج بعد نزوله إلى الأرض وقيل : إنه يقع في زمنه ، وبعد هلاك يأجوج ومأجوج ، للحديث المذكور ، ولما ثبت : ليحجن هذا البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج ويمكن أن يقال إن المراد بذلك ليحجن مكان البيت .

وقيل أيضا : إنه يقع قبل خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام ذكره القرطبي عن أبي حامد الغزالي وقيل : إنه يقع بعد خروج الدابة .

وقيل : إنه يقع بعد الآيات كلها قرب قيام الساعة حين ينقطع الحج ، ولا يبقى في الأرض من يقول : الله ، الله ، ذكر هذا والذي قبله البرزنجي والسفاريني ، وذكرا في تأييد الأخير أن زمن عيسى عليه السلام كله زمن سلم و بركة وأمان وخير ، وأن البيت قبلة الإسلام ، والحج إليه أحد أركان الدين ، فالحكمة تقتضي بقاءه ببقاء الدين ، فإذا جاءت الريح الباردة الطيبة ، وقبضت المؤمنين فبعد ذلك يهدم البيت .

والخلاصة أن هدم الكعبة بعد الآيات كلها وذهب القرطبي وابن كثير إلى أن ذلك يقع بعد موت عيسى عليه السلام .

ويبدو أن الأنسب هو عدم التعرض لتحديد الوقت الذي يقع فيه هدم

الكعبة لكون أحاديث الباب مطلقة ، إلا أنه من كبرى العلامات التي تعقبها الساعة ، لأنه جاء في حديث أبي هريرة : فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا .

فقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال :يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة .

قال ابن حجر في فتح الباري: عن علي رضي الله عنه قال: استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه، فتبين أن المقصود بذي السويقتين الحبشي هو رجل من الحبشة دقيق الساقين،وهو الذي يباشر هدم الكعبة عندما يحين ذلك الوقت.

ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله في الفتن والملاحم عن الإمام أحمد رحمه الله بسنده إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه قال :- سمعت رسول الله ﷺ يقول :- (يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ، ويسلبها حليها ويجردها من كسوتها ، ولكأني أنظر إليه أصيلعاً أفيدعاً ، يضرب عليها بمساحيه ومعوله) وهذا إسناد جيد قوي.

وساق أبو داود في النهي عن تهييج الحبشة يسنده إلى النبي ﷺ قال : اتركوا الحبشة ما تركوكم ، فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة.

وهذا معناه أن العداء الحبشى مستمر بينها وبين الإسلام والمسلمين

حتى يهدم رجل منهم أشرف البيوت وهو بيت الحق سبحانه الذى وضعه لنا وللمسلمين على مر العصور قاطبة يمحو الله عنده خطايانا ونأمن إليه من كل غائلة .

obeikandl.com

المصادر والمراجع

١- الحرب و اللجوء - ولدي ياسوس عمار.

٢- مقالة بعنوان حكام الممالك السبع في إقليم الطراز الإسلامي. يخضعون لملك الملوك الذي يدين له بالطاعة ٩٩ ملكاً، من جريدة الأهرام للدكتور محمد محمود الصياد.

٣- لب اللباب في تحرير الأنساب - جلال الدين السيوطي.

٤- دائرة المعارف الإسلامية: الطبعة العربية.

٥- الإلمام بمن في أرض الحبشة من ملوك الإسلام- المقريزي.

٦- سروج الذهب ومعادن الجوهر- علي بن الحسين المسعودي.

٧- الصومال قديماً وحديثاً -حمدي السيد سالم .

٨- الناس في إفريقية -محمد محمود الصياد .

٩-الإسلام في أثيوبيا - زاهر رياض.

١٠- الممالك الإسلامية في الحبشة - جمال زكريا قاسم .

١١- تاريخ الطبري .

١٢- السيرة لابن هشام .

١٣- الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان –العمري.

١٤- مسالك الأمصار -الحفتي الغنائي.

١٤- أزهار العروش في اخبار الحبوش- السيوطي .

١٥ ـ بين الحبشة والعرب ـ عبد المجيد عابدين .
١٦ـ الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة- د. إبراهيم على مارخان.
١٧ـ صبح الأعشى .
١٨ـ فتوح الحبشة .
١٩ـالدعوة للإسلام للسير توماس أرفولد ترجمة د. حسن إبراهيم.
٢٠ـالعصر المماليكي – للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور.
٢١ـ صورة من حياة الصاحبة لرأفت الباشا .
٢٢ـ فتوح الحبشة ـشهاب الدين ابن أحمد .
٢٣ـ الإسلام والحبشة عبر التاريخ المهندس فتحي غيث.
٢٤ـسيرة الحبشة الحسن بن أحمد .
٢٥ـ رفع شأن الحبشان ـالإمام السيوطي .
٢٦ـكتاب العبر ـ ابن خلدون .
٢٧ـ الفصول في سيرة الرسول ـابن كثير .
٢٨ـ الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة.
٢٩ـ معجم البلدان للمسعودي .
٣٠ـالإسلام في أثيوبيا د. زاهر رياض .
٣١ـكتاب الدر المنثور للعلامة عبد الباقي .
٣٢ـكتاب الطراز المنقوش للعلامة عبد الباقي .

obeikandl.com

٣٣-السيرة النبوية للشيخ ابن دحلان .
٣٤-حاضر العالم الإسلامي للأمير شكيب أرسلان .
٣٥- تاريخ أثيوبيا د. زاهر رياض .
٣٦-مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
٣٧- مجموعة من السير والتراجم دار المعارف .
٣٨- الحبشة حسن محمد جوهر مراقب قنا التعليمية .
٣٩-الإسلام في الحبشة أ. بولس أحمد .
٤٠-تاريخ إريتريا مفتش الآثار الأستاذ/ عثمان صالح سبي .
٤١- إريتريا والتحديات المصيرية للباحث حامد صالح تركي.
٤٢- تاريخ الجبرتي - المؤرخ الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي .
٤٣-من يوميات الجبرتي أ. إبراهيم جلال بك ومقدمه أ. عباس العقاد .
٤٤-بين الحبشة والعرب أ. عبد الحميد عابد .
٤٥-الحبشة أو أثيوبيا في منقلب تاريخها أ. الكتاب يوسف محمد
٤٦-أين وكيف نشأت أول دولة إسلامية في الحبشة.
٤٧-تقويم البلدان.
٤٨- هجرة العرب المسلمين إلى شرق إفريقيا -محمد حسين الزبيدي.
٤٩-الدرر في اختصار المغازي والسير- ابن عبد البر.
٥٠-أبحاث ملتقى خادم الحرمين الشريفين- د. علي الشيخ أبو بكر.

obeikandl.com

٥١- تنوير الغبش في فضل السودان والحبش -أبن الجوزي.
٥٢- الطبقات الكبرى -ابن سعد.
٥٣- الصحيح بشرح الكرماني -الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.
٥٤- الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا -حسن محمود.
٥٥- العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى- رجب محمد عبد الحليم.
٥٦- مسالك الأبصار –العمري.
٥٧-دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث – د.شوقى عطا الله .
٥٨-مصر ودول حوض النيل – د. سيد محمد موسى.
٥٩-مصر مبارك وافريقيا – مها عبد المجيد .

obeikandl.com